السياسة الصينية تجاه إفريقيا:

توظيف القوة الناعمة لاستمالة القارة الإفريقية

د/ صليحة محمدي، أستاذة محاضرة (ب)، جامعة باتنة 1
mohamedi_saliha@yahoo.fr

ملخص:

تعتبر القارة الإفريقية من بين الأقاليم ذات الأهمية الحيوية لاستدامة النهوض والتنمية الصينية. واختارت الصين إستراتيجية القوة الناعمة مقاربة لتعزيز العلاقات بالدول الإفريقية، ومن آلياتها الشراكة الإستراتيجية. وتهدف مقاربة القوة الناعمة الصينية للنشر القيم الصينية من خلال العلاقات الثقافية والدبلوماسية العامة والتعاون الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: الصين، القوة الناعمة، إفريقيا.

Abstract:

The African continent is among the regions that are vital to the sustainability of China's growth and development. China has chosen the strategy of soft power approach to strengthen relations with African countries, and mechanisms of strategic partnership. The Chinese soft power approach aims to spread Chinese values through cultural, public diplomacy and economic cooperation.

Keywords: China, soft power, Africa.

مقدمة:

شهد العالم انتكاسات كثيرة للسياسة الخارجية الأمريكية والقوى الاستعمارية التقليدية بسبب استخدامها للقوة الصلبة في تحقيق مصالحها وأهدافها، مما أدى إلى تزايد مشاعر الكراهية لأمريكا والقوى أوروبية، وما نتج عنها من ردود فعل عنيفة ضدهم، إذ تراجع نفوذهم في الكثير من مناطق العالم. إذا بالصين تنتهج مقاربة جديدة وتعد نفسها لبسط نفوذها في العديد من المناطق، وبخاصة القارة الإفريقية. فهذه الأخيرة تمثل سلة من الفرص الاستثنائية للاستثمار، وخزّان العالم الاستراتيجي من الموارد الطبيعية والمواد الأوليّة، بسبب زيادة الطلب وتقلّص نسبة الاحتياطيات العالمية ومعدّلات الإنتاج في العديد من مناطق العالم.

وقد أفرزت هذه الأهمية الإستراتيجية للقارة الإفريقية مقاربات جديدة من طرف القوى الكبرى لإقامة علاقات تعاون وشراكة مع دول القارة، فمنها ما حققت أهدافها، ومنها ما باءت بالفشل، وخصوصا تلك القوى التي انتهجت مقاربة القوة الصلبة في تحقيق سياساتها وإستراتيجيتها في إفريقيا.

وقد أدى ذلك إلى بروز مصطلح القوة الناعمة في الكتابات الأكاديمية في مجال السياسة الخارجية لتحقيق المصالح الإستراتيجية. وأول من صك هذا المصطلح هو جوزيف ناي في كتابه " القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية". حيث ميز بين التأثير غير المباشر للعوامل الثقافية، الإيديولوجية ومنظومة القيم والرموز في سلوك الآخرين المعنيين وبين وسائل القوة العسكرية حتى أصبح هذا المصطلح يتم استخدامه من قبل الدول لتحقيق أهدافهم ومصالحهم.

وفي هذا السياق تسعى الصين إلى توظيف مصادرها من القوة الناعمة وتفعيلها بطرق علمية ومنهجية في مجال إقامة علاقات التعاون الاقتصادي وتحقيق استثمارات تجارية كبيرة في القارة الإفريقية وصولا لمصالحها وأهدافها.

وهو ما ستحاول هذه الدراسة إلقاء الضوء عليه من خلال الإجابة على الإشكالية التالية: إلى أي مدى تمكنت الصين من توظيف القوة الناعمة في استمالة القارة الإفريقية؟

المحور الأول مفهوم القوة الناعمة

أولا:تعريف القوة الناعمة

عرف جوزيف ناي القوة الناعمة قائلاً: " إنها القدرة على الجذب لا عن طريق الإرغام والقهر والتهديد العسكري والضغط الاقتصادي، ولا عن طريق دفع الرشاوى وتقديم الأموال لشراء التأييد والموالاة، بل عن طريق الجاذبية، وجعل الآخرين يريدون ما تريد . (ناي 2007 ، ص. 20). وأن القوة أكثر من مجرد الإقناع أو القدرة على الاستمالة بالحجة، ولو أن ذلك جزء منها، بل هي أيضا القدرة على الجذب، والجذب كثيرا ما يؤدي إلى الإذعان، وكذلك هي القدرة على تشكيل تصورات الآخرين وترجيحاتهم وخياراتهم وجداول أعمالهم، عبر الإيحاء للآخرين مثلا أن جدول أعمالهم السياسي بعيد عن الواقع القوة الناعمة.(ناي 2007 ، ص. 26).

إن القوة الناعمة هي قوة التعاون الطوعي (Cooptive power) أي القدرة على تشكيل ما يريده، الآخرون والتأثير عليهم نحو تحقيق أغراض الفاعل وأهدافه دون حدوث أي تهديد صريح أو مبادلة أو إثابة) تقديم

حوافز)، من خلال التلاعب بجدول الأعمال أو الاستمالة .وتستند القوة الناعمة على موارد غير ملموسة لكن يمكن ملاحظتها، يحددها ناي في" :ثقافة الدولة أو الفاعل" أي العناصر الجذابة في قيم المجتمع وممارساته العليا أو النخبوية كالأدب والفن والتعليم، أو الشعبية التي تركز على إمتاع الجماهير كالأفلام والمسلسلات وأنماط استهلاك الطعام والملابس والزي وغيرها، و"القيم السياسية للفاعل، وسياسات الفاعل الخارجية)عندما يراها الآخرون مشروعة وذات سلطة معنوية أخلاقية)، أي أن موارد القوة الناعمة ذات طبيعة ثقافية قيمية وسياسية بالأساس. (معوض 2012، ص ص. 24-25). ومن جهة أخرى، وعرفها (Quanyi Zhang): " بأنها تلك القوة التي تؤكد استخدام الوسائل الحضارية والاقتصادية والدعائية.(*القحطاني، م. بن. ظ*.ع .2010. ص. 72).

كما تعني القوة الناعمة القدرة على التأثير في سلوك الآخرين من خلال إعادة تشكيل أولوياتهم من دون استخدام أدوات إكراه، ولكن من خلال الإقناع والاستقطاب المرتبط بمصادر وقدرات غير ملموسة مثل: نشر الأفكار والمعلومات، ودعم قنوات البث الإذاعي والإرسال التليفزيوني، وترويج سلع وخدمات وبرامج معلوماتية، يكون هدفها دعم المعارضة للنظم القائمة. فالدولة التي تتمتع بهذا النوع من القوة يمكنها تحقيق المخرجات التي تريدها في السياسات العالمية، لأن دولا أخرى تريد إتباعها، وبهذا المعنى تكون القوة اللينة قائمة أساسا على القدرة على تشكيل أفضليات الآخرين. (علي زياد). وبناء على ما سبق فإنه يمكن تعريف القوة الناعمة بأنها القدرة على تأثير وجاذبية الأطراف الأخرى إلى المسار الذي يخدم مصالح الدولة وكيانها باستخدام القيم الرمزية والموارد المعنوية بعيدا عن استخدام التهديد والإكراه.

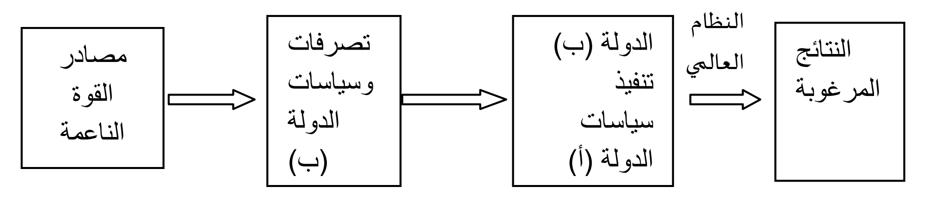
ثانيا: مصادر القوة الناعمة:

يذكر جوزيف ناي في مؤلَّفه حول القوة الناعمة، ثلاثة مصادر للقوة الناعمة، وهي:

- الثقافة في الأماكن التي تكون فيها جذابة للآخرين.
- القيم السياسية عندما يتم تطبيقها بإخلاص في الداخل والخارج.
- السياسة الخارجية عندما يرى الآخرون أنها شرعية وأن لها سلطة معنوية أخلاقية.

ويضيف: إنه في السياسة الدولية، تنشأ الموارد المنتجة للقوة الناعمة إلى حد كبير من القيم التي تعبّر عنها منظمة أو بلد ما في ثقافته، وفي الأمثلة التي تضربها ممارساته الداخلية والسياسية، وفي الطريقة التي يعالج بها علاقته مع الآخرين (Nye 2004, p.11).

وقد قام Sheng Ding ببناء نموذج يربط مصادر القوة الناعمة التي ذكرها بالنتائج المتحققة كما في الشكل التالي:



المصدر(Sheng 2006, p. 49) نقلا عن .(*القحطاني، م. بن. ظ*.ع.2010. ص. 72).

في حين يرى جون وينبر ينبر Weinbrenner John أن المصدر الرسمي للقوة الناعمة يتمثل في القدرة على جذب الآخرين في الاتجاه المرغوب، ووسيلتها هي الدبلوماسية العامة التي تشمل: الدبلوماسية الثنائية، الدبلوماسية متعددة الأطراف، والدرجة التي تستخدم فيها الدولة قيمها السياسية المثالية أو المرغوبة. (Weinbrenner 2004, p. 4)

ثالثا: المفهوم الصيني للقوة الناعمة

لم يعد مفهوم القوة الناعمة غريبا على القاموس السياسي الصيني .لقد أبرز التقرير السياسي للمؤتمر السادس عشر للحزب الشيوعي الصيني عام 2012 أنه: " في عالم اليوم، تشتبك الثقافة مع الاقتصاد والسياسة مما يبرهن على أنها تحتل مكانة أكبر ودور أكثر أهمية في السباق من أجل نفوذ وطني شامل ."وفي اجتماع لإدارة تجمع الشؤون الخارجية، يوم 4 جانفي 2016، قال رئيس الدولة والحزب هو جينتاو أن: تزايد الدور الدولي لبلادنا وتأثيرها يفترض أن يتم التعبير عنه بقوة صلبة تتجسد في المجال الاقتصادي والتكنولوجي والأمني، كما بقوة ناعمة مثل الثقافة.

حدد الباحث الصيني "هونج هوامين مصادر القوة الناعمة في خمسة موارد، هي :الجاذبية الثقافية، القيم السياسية، النموذج التنموي الاقتصادي، المؤسسات الدولية، الصورة الدولية. (Xin 2007, p. 8)

يجري الاعتقاد على نحو واسع في الصين أن الثقافة التقليدية تشكل خزانا هائلا لتفعيل هذه القوة، من خلال جاذبية تياراتها الروحية والفلسفية القائمة على التأمل والانسجام والسلام الداخلي . وهي أبعاد تثير اهتمام مواطني العالم المسحوقين بضغوط العالم المعاصر، والباحثين عن متنفس جديد خارج حدود الحداثة والعقلانية الغربية. (مركز برق للاستشارات والدراسات المستقبلية).

وشدد وانغ هينغ على الثقافة مصدرًا رئيسًا" إذا كان للبلد ثقافة وأيديولوجية مرغوب فيهما فإنّ بقية الدول سوف تحاول إتباعه ... وليس لذلك البلد حاجة في استخدام القوة الصلبة التي هي أكثر كلفة وأقل تأثيرا".

وتطرّق الرئيس جيانغ زيمن في مؤتمر الحزب في 2002 إلى أن في عالم اليوم تتمازج الثقافة مع الاقتصاد والسياسة مما يظهر أن الثقافة لها مكان ودور مهمان في التنافس لبناء القوة الوطنية الشاملة. ومواقف الصين في القوة الناعمة دفاعية، حيث من خلالها يكون في وسع الصين عرض أوجه سياساتها الإيجابية والمشرقة النابعة من إرث حضاري وتقاليد حميدة لآلاف السنين وبغية احتضان اقترابها من دول العالم سلميا وعبر الاقتصاد والثقافة.

إن الثقافة هي من القضايا التي يركز عليها دارسو القوة الناعمة. وللصين ثقافة يضرب جذرها في عمر الزمن، تقوم على المبادئ، وهي تطاوع الحداثة دون خسران الهوية، وتصون الانسجام في المجتمع وتتناغم مع حضارات عالمية. كما أن القيم القومية والمؤسسات هي من مصادر القوة الناعمة الصينية. وتفتخر الصين بأنّها من الدول النامية .ولكن استطاعت أن تنمو وتتخطى القوى الغربية بفضل قيمها القومية ومؤسساتها .وهي ابتدعت نمطها وبرهنت على صدقه .

والسياسة الخارجية الصينية مصدر قوة ناعمة، فهي لا تدعو إلى التدخّل، ولا تنتهك السيادة، وتحترم وحدة التراب الوطني وتدعو للحلول السلمية للنزاعات، وتنادي بتطبيق قواعد القانون الدولي ومبادئ الأمم المتحدة وتساند احترام ثقافات الأمم الأخرى، وتسعى إلى شراكة اقتصادية تقوم على كسب مشترك .ولا تعارض

الصين النظام الدولي القائم بل تدعو لإصلاحه، وتعمل من أجل إرساء نظام متعدد الأقطاب. وعوّلت الصين على الدبلوماسية العامة في تسويق محاسن سياساتها الخارجية على صعيد الرأي العام الدولي. (كاظم 2017، ص. ص. 29- 30)

رابعا: مصادر القوة الناعمة الصينية:

تتمثل موارِد القوّة الناعمة لأيّ بلد هي ثقافته وقيمه السياسية، فضلا عن السياسة الخارجية. فيما يشير العالِم الصيني مان هونغ إلى أنّ القوّة الناعمة الصينية تتكون من الثقافة والمفاهيم والنموذج التنموي والأنظمة الدولية والصورة الدولية، وتعتبر الثقافة والمفاهيم والنموذج التنموي "القوّة الداخلية للقوة الناعمة، فيما تعتبر الصورة الدولية للقوّة الناعمة، حيث تربطهما الأنظمة الدولية التي تصبح قناة رئيسة لعرض القوة الناعمة الصينية وبنائها.

أشار الرئيس الصينيّ السابق "هو جينتاو" إلى أن بناء القوة الناعمة الصينية هو من الإستراتيجية الوطنية للصين، وذلك في تقريره المقدم إلى المؤتمر الوطني السابع عشر للحزب الشيوعي الصيني في العام 2007. وقد كُثِّفت أعمال بناء القوّة الناعمة الصينية في عهد الرئيس "شي جينبينغ"، حيث أعلن في العام 2014 أنه جب علينا زيادة القوة الناعمة للصين، وطرح سردية صينية جيدة، ورسائل تواصل أفضل إلى العالم". وتحت حُكم "شي"، رمت الصين العالم بسيل من المبادرات الجديدة: "الحلم الصيني"، و"الحزام والطريق"، وغيرها الكثير.

كما وضعت الصين مخطط لنشر اللغة والثقافة الصينية عبر أنحاء العالم في السنوات الأخيرة وذلك بفتح عدد كبير من معاهد الكونفوشيوسية لتعليم اللغة الصينية في العالم، فقد أدرك قادة الصين أهمية اللغة في مضاعفة الجاذبية الثقافة، حتى وصل عدد الطلاب الأجانب الذين يدرسون اللغة الصينية إلى نحو 200 مليون طالب.

وأيضا تكثف الصين مشاركتها في المعارض والملتقيات الدولية الكبرى. في محاولة للانتشار على أوسع نطاق، هذا التوجه الجديد للثقافة الصينية يمكن تلخيصه في ما أشار إليه الرئيس الصيني هوجين تاو في تقرير المؤتمر الـ 17 للحزب الشيوعي الصيني حينما قال: " يجب تعميق التبادل الثقافي بين الصين والخارج، واستلهام الانجازات الحضارية لمختلف الدول، لتعميق الإشعاع الدولي للثقافة الصينية". (حكيمي 2015، ص ص. 397-398).

في عام 2004، أنشأت الصين مركز" كونفوشيوس "نموذجي باوزبكستان، ثم عرجت على مركز ثان في سيول .بعد سبع سنوات، كانت شبكة هذه المراكز الثقافية الصينية تعد 300 مركز موزعة على 88 دولة، ضمنها أكثر من عشرين في القارة الإفريقية، المجال الجيو- اقتصادي الحيوي بالنسبة لبكين، مما يؤكد قناعة القادة بأن الانخراط الثقافي يواكب توطيد الحضور الاقتصادي . (مركز برق للاستشارات والدراسات المستقبلية).

كما قامت الصين بتوظيف الأداة الثقافية من أجل تسهيل تواجدها في القارة الأفريقية، إذ حرصت في هذا المجال على تأمين العديد من المنح التعليمية والتبادل الثقافي لعدد كبير من الطلبة الأفريقيين، فضلا عن عقد ورش العمل المشتركة، والتدريب المشترك. فقد تضمنت ورقة السياسة الصينية تجاه أفريقيا عام 2006 بنوداً تحث على تعميق العلاقات الثقافية، وأعلنت الصين عن إطلاق برنامج لتدريس (15) ألف اختصاصي

أفريقي، فضلا عن رفع المنح التعليمية للطلاب الأفريقيين في الصين من الفين إلى أربعة آلاف منحة في عام 2009.

كما قامت الصين، في إطار تعزيز وجودها الثقافي في أفريقيا بفتح المعاهد والجامعات، والمؤسسات التعليمية في عدد من الدول الأفريقية للتبشير بالعلوم الصينية المختلفة. ففي عام 2005 قامت الصين بفتح معهد كونفوشيوس في كينيا، وهو أول معهد صيني في أفريقيا، ممول من الحكومة الصينية، كرس لنشر اللغة والثقافة الصينية، كما عقدت الصين في العام نفسه إتفاقية مع مصر لتأسيس الجامعة الصينية – المصرية في القاهرة، بوصفها أول جامعة صينية في أفريقيا، فضلاً عن ذلك، قامت الصين في عام 2006 بإفتتاح محطة إذاعة FM في العاصمة الكينية (نيروبي) والتي تبث برامجها لأكثر من (19) ساعة باللغات الصينية والإنكليزية والسواحيلية. (سليم 2012، ص. 12).

ومن جهة أخرى استطاعت الصين تحقيق نجاحات اقتصادية كبري، خلال العقود الثلاثة الأخيرة، حيث تمكن الصينيون من مضاعفة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ستين مرة خلال الفترة من عام 1978 حتي عام 2008. ووفقا لبول وولفويتز، المدير السابق للبنك الدولي، فإن الصين مسئولة عن 67 ٪ من الإنجاز العالمي في خفض الفقر خلال ربع القرن الأخير.

وبناء على عديد من المؤشرات، بدأ المتابعون للشأن الصيني الحديث عما يسمي ب"توافق بكين"، والذي يشير إلي ذلك النموذج الاقتصادي الخاص بالصين القائم على العمل الجاد، والابتكار، والمبادرات الجريئة، والممارسة المستقلة بعيدا عن المحاكاة الحرفية للنماذج الغربية.

وتشير الدراسات إلى صلابة وكفاءة الصين في مواجهة الأزمات المالية، ويرجع ذلك إلى الرقابة الصارمة على النظام المالي الصيني، ومن ثم توفير القدرة على حماية النظام الاقتصادي من الاختراق والخضوع للتأثيرات الخارجية، وكذلك نظام الحكم القائم على تركيز القوة من أجل السيطرة على مجالات الحياة المختلفة. (الحديدي 12 فيفري 2102).

وفي السياق ذاته، صرّح *فلاديمير بوبوف* قائلاً: " إن تجربة الصين في الإلحاق الناجح بركب التنمية، في حال استمرارها، سوف تصبح نقطة تحول بالنسبة للاقتصاد العالمي، ليس فقط بسبب حجم الصين كمنطقة أو تعداد سكانها، وإنما لكونها السابقة الأولى في التاريخ، التي يستند فيها نموذج ناجح في التنمية الاقتصادية على نطاق واسع إلى نموذج اقتصادي متأصل، ليس ذو طابع غربي." (الأمم المتحدة 23 فيفري 2012).

كما حدّد فيرتشن ثلاثة جوانب من خطة الصين الاقتصادية يمكن أن تشكل أمثلة للبلدان النامية:

1. الالتزام بالتنمية كهدف وطني.
2. التأكيد على تطوير البنية التحتية.
3. التجريب والمرونة في السياسات السياسية. (بول ماثيو 12 جوان 2012).

أما المكون الثالث لقوة الصين الناعمة يتعلق بسياستها الخارجية، ففي الفترة التي تلت نهاية حكم ماو تبنت الصين مقاربة جديدة أكثر جرأة وبراغماتية، كما بدت السياسة الخارجية الصينية بناءة أكثر في

تعاطيها مع الشؤون الإقليمية والدولية، جاعلة من البحث عن بيئة خارجية مستقرة تعطي مجالا أوسع لبكين للتركيز على التنمية الاقتصادية والاجتماعية الداخلية هدفا رئيسيا للمقاربة الجديدة للدبلوماسية الصينية، وفي نفس الوقت الترويج لعلاقات بناءة مع القوى الكبرى في العالم من خلال تبنيها لسياسة " النهوض السلمي " التي أصبحت عنصرا أساسيا في السياسة الخارجية الصينية منذ عام 2004. (حكيمي 2015، ص. 400).

المحور الثاني: الشراكة الإستراتيجية الإفرو – الصينية

اتبعت الصين مقاربة الشراكة في علاقاتها بطريقة فاقت غيرها من الدول الكبرى، فلها 50 شراكة، ويعود ذلك إلى جملة أسباب منها:

- انخرطت الصين في العولمة في مرحلة متأخرة وكان عليها أن تنغمس فيها في مجالات عديدة ومع أطراف كثيرة في العالم.
- الشراكة بوابة تتلاءم مع البيئة الدولية لما بعد الحرب الباردة، بحيث أصبح التعاون والتنافس أدوات إدارة السياسة الدولية.
- يعتمد نهوض الصين السلمي على تهيئة بيئة مستقرة وسلمية للمدى البعيد، والشراكة هي الإستراتيجية الأفضل لبلوغ هذا الهدف.
- تعرض الصين نفسها بأنّ شراكتها جيواقتصادية، ولن يترتب عليها مقدمات إقامة تحالفات ضد أي طرف.
- أظهرت الصين توجها ملحوظا في سياساتها وتصريحاتها بأن النظام الدولي القائم لا يستجيب إلى التطورات الجذرية التي وقعت في السياسة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة. ومن خلال مقاربة الشراكة الإستراتيجية بوصفها قوة ناعمة صينية سيكون في وسع الصين حشد التأييد وإشاعة ممارسة السياسة الدولية في إطار الشراكات الإستراتيجية السلمية عوضا عن الأحلاف والتكتلات العسكرية الأمنية بل بتكتلات اقتصادية ينتفع منها جميع الأطراف.
- لم يكن نهوض الصين بالتنمية السلمية دون معوقات إستراتيجية، كحاجتها إلى الموارد بخاصة الطاقة والتقنية الحديثة والسوق والاستثمارات، ولكي تتغلب عليها أخذت بمقاربة القوة الناعمة بصيغة الشراكة .فكانت مع القوى الاقتصادية الكبرى أول الأمر ثم توسعت إلى الدول النامية بعدما انتشرت المصالح الصينية .
- أكد القادة والباحثون الصينيون أن الصين ينبغي أن ترق إلى منزلة القوى الكبرى في هيكل توزيع القوة عالميا وأن ما حققته من تقدم في التنمية يؤهلها لاعتلاء هذه المنزل، ولتحقيق ذلك تعمد الصين إلى خيار قوة ناعمة في سياق الشراكات. (كاظم 2017، ص ص. 35- 36.)

أولا: الصين والدول الإفريقية

تؤكد الوثيقة الصينية أن ما تدعو إليه الصين هو" تيار عالمي " تتجسد فيه قيم" السلام والتنمية والتعاون "وليس الحروب والنزاعات والخلافات والتخلف الذي ترافق مع النظام الغربي منذ وستفاليا في 1648 والذي سعى إلى التوازن من خلال الأحلاف والتسلح والاستعمار. لم تتعامل الصين مع الدول الإفريقية تاريخيًا انطلاقا من هذه المقاربة بل رجح عندها مقاربة قيم أخلاقية ذات صلة مباشرة بالحضارة والثقافة الصينية والتي لم يقع فيها انقطاع، وجاءت الصين إلى إفريقيا على ظهر ثقافة تقوم على أسس أخلاقية لا تزال هي الهادي لعلاقات الصين ببقية شعوب العالم كافة.

يقترب الصينيون في إستراتيجيتهم للقوة الناعمة من قارة إفريقيا باعتبارها تضم دول العالم الثالث التي لها سجل حضاري وثقافة ذات قيم، احتضنت ثقافات عديدة لها أبعادها وتقاليدها تاريخيا، كما هي حال الصين.

كما تدرك بكين أنّ التنمية السلمية أتت بها إلى إفريقيا مباشرة بعدما أصبحت المنطقة ذات أهمية كبرى في بلوغ أهداف التنمية الصينية، لما تمثّله من طاقة وسوق واستثمارات . وتقدم الصين هذه السياسة في إطار عقيدي غير النفعية الاقتصادية الأنانية والنزعة الاستغلالية، وذلك من خلال توكيد أنّ السياسة الصينية تجاه الدول الإفريقية لا تعرف الانقطاع الذي تمليه السياسة الواقعية أو النفعية، بل هي حريصة على الوفاء للمبادئ التي اهتدت فيها منذ أن تأسست العلاقات الإفريقية - الصينية، والعمل على الارتقاء بها بعد أن نشأت مصالح جديدة مادية وحيوية أكثر مما هي عقيدية ومطلقة مثل مقاومة الاستعمار ودعم الشعوب ونزع السلاح النووي وتقوية دور المنظمات الدولية.(المرجع نفسه. ص ص. .32- 33.)

ويظل تعزيز التضامن والتعاون مع الدول الأفريقية جزءا هاما من السياسة الخارجية السلمية المستقلة للصين. وستتابع الصين وتطوّر الصداقة التقليدية مع أفريقيا بدأب وثبات، وانطلاقا من المصالح الأساسية للشعب الصيني والشعوب الأفريقية ستقيم وتطور الصين نمطا جديدا من الشراكة الاستراتيجية مع أفريقيا على المساواة السياسية والثقة المتبادلة والمنفعة الاقتصادية المشتركة والاقتباس المتبادل الثقافي. وفيما يلي المبادئ والأهداف العامة للسياسة الصينية إزاء أفريقيا:

1- الإخلاص والصداقة والمساواة. تتمسك الصين بالمبادئ الخمسة للتعايش السلمي وتحترم خيار الدول الإفريقية المستقل في انتهاج طريق التنمية الملائم لها، وتدعم تضامن الدول الأفريقية بما يخدم تقويتها.

2- المنفعة المتبادلة والازدهار المشترك. تؤيد الصين الدول الإفريقية في التنمية الاقتصادية والبناء السياسي، وتنفذ التعاون بمختلف الأشكال في مجالات التنمية الاقتصادية والتجارية والاجتماعية، وتدفع الازدهار المشترك للصين وأفريقيا.

3- التأييد المتبادل والتنسيق الوثيق. ستعزز الصين التعاون مع أفريقيا في المنظمات المتعددة الأطراف بما فيها الأمم المتحدة لتأييد كل منهما للمطالب العادلة للآخر ومقترحاته المعقولة.

4- الاستفادة من التجارب الثنائية والسعي وراء التنمية المشتركة. (12/01/2006No: 2006\PRS\1078).

وفي هذا السياق، تحاول السياسة الصينية أن تتعامل مع الدول الإفريقية من خلال المنظمات سواء كانت الإقليمية مثل الاتحاد الإفريقي أو دولية مثل الأمم المتحدة، كما أنها تحاول أن تتبع سياسة الانفراد في تعاملها تجاه القارة الإفريقية عبر منتديات التعاون والمؤتمرات كأسلوب للتقارب وإجراء المزيد من الصفقات بين الطرفين وعلى المستويين الرسمي وغير الرسمي، وتحرس على توظيف القوة الناعمة لتحقيق أهدافها في القارة الإفريقية . كما تحاول الصين أن تدمج أهدافها السياسية بالجانب الاقتصادي، وبالتالي تسعى أن تقدم نفسها كقوة عالمية في النظام الدولي وفرض نمط التعددية القطبية على طبيعة علاقاتها، ومن خلال تطوير العلاقات الصينية الإفريقية القائمة على الاقتصاد ومن خلال عدة أساليب ومنها المساعدات والمعونات الغير مشروطة. (هادي 2015، ص. 193).

وهكذا أمنت الصين لنفسها استقبالا إيجابيا في القارة السمراء، فهي معنية بالجيواقتصاد أولا ثم استثمار ما يترتب عليه من مزايا إيجابية تخدم المصلحة الوطنية . وكانت مقاربة الشراكة الدليل إلى علاقات القوة الناعمة سواء على صعيد العلاقات الصينية الثنائية أم مع المنظمات الإقليمية وشبه الإقليمية.

ثانيا: الرؤية الاقتصادية الصينية في إفريقيا

للقارة الأفريقية أهمية كبيرة في المدرك الصيني في السياسة الناعمة وإستراتيجية الشراكة في الرسم الجيو اقتصادي الصيني . ومع نمو اقتصاد الصين تتعاظم تلك الأهمية وتأخذ صورًا ومسارات متجددة. وتطل القارة الإفريقية على مواقع حاكمة تتمثل في مضيق جبل طارق / قناة السويس مضيق باب رأس الرجاء الصالح بالإضافة إلى الجزر المحيطة بالقارة والمطلة على المحيط الأطلنطي والهندي. وقد اكتسب الجزء الشمالي والشمالي الشرقي للقارة أهمية في سيطرته على حركة المواصلات العالمية المدنية والعسكرية بين قارات أسيا وأوروبا وإفريقيا، كما اكتسب في المقابل الجزء الغربي والجنوب الغربي أهمية في اتصاله بحركة الملاحة القادمة من القارة الأمريكية والشرق الأقصى، مما يشكل عامل جذب للكل القوى الدولية الاقتصادية والعسكرية العظمى وتتنافس على إفريقيا.(ماهر 2017، ص. 98).

علاوة على ذلك، تمتلك الدول الإفريقية أكبر مخزون للعديد من الثروات والمعادن الإستراتيجية، فمن بين 50 معدنا مهما في العالم، يوجد 17 معدنا منها في أفريقيا، وباحتياطات ضخمة. وهي تملك النسبة الأكبر من احتياطي البوكسيت والفروكوم والكوبلت والماس والذهب والمنغنيز والفوسفات والمعادن البلاتينية والتيتانيوم. وتعد قارة المنطقة الأخيرة في العالم يوجد فيها احتياطي هائل للنفط والغاز. ويقدر الخبراء حجم النفط الأفريقي بين 8 و9% من إجمالي الاحتياط العالمي، ما يوازي 100 مليار برميل خام، حيث تنتشر حقول النفط داخل القارة في كثير من دولها، وعلى شواطئها الغربي، وهو أسهل وأسرع في استخراجه، وسهولة نقل الخام المتدفق من الآبار إلى سفن راسية عند السطح تقوم بأعمال التصفية والتكرير، بحيث تصبح مشتقاته جاهزة للتحميل مباشرة.(التزاني جوان 2015، ص. 31)

وهنا يمكن القول أن المقومات الجيوإقتصادية للقارة الإفريقية هي التي دفعت الصين إلى إقامة شراكة إستراتيجية معها. وفي هذا الصدد يرى القادة الصينيين أن التنمية الصينية السلمية هي المحرك لنهوض الصين . وهي تعتمد على تأمين الموارد، بخاصة الطاقة، والأسواق والاستثمار . وكلما تسارعت التنمية الاقتصادية واتسعت مساحة التجارة وحجمها، زاد الطلب الصيني على الطاقة والموارد والسعي وراء النفوذ إلى أسواق لم تصل إليها التجارة الصينية من قبل أو تعظيم طلبها على التجارة الصينية. وتحتل الطاقة من نفط وغاز طبيعي المرتبة الأولى في العلاقات الاقتصادية الإفرو- الصينية والأسواق وفرص الاستثمار.

ويرى الخبراء الصينيون أنه للحافظة على معدل النمو الثابت الذي يبلغ 9 % فإن مصادر الطاقة المحلية ستنخفض انخفاض شديدا وبحلول العام 2045 سيكون اعتماد الصين على مصادر خارجية للطاقة يبلغ 45 % من احتياجاتها وفي إطار سعيها للطاقة دخلت الصين إفريقيا وبدأت تتغلغل في مختلف المناطق مثل نيجريا وجنوب إفريقيا.

وتنظر الدول الإفريقية إلى الممارسات الصينية كشريك. وبالمقابل، قام الرئيس الصيني بزيارته السادسة لإفريقيا في فيفري 2009 وقد صرح خلال تلك الزيارة بالقول: " نحن ننظر للأفارقة كأصدقاء طوال

الوقت، وسوف نبقى إخوة طوال الأمد وشركاء طيبين للشعب الأفريقي. والآن في القرن الجديد نحت نعمل معا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ومواكبة التطور والتجديد". (المدني 2016، ص ص. 171- 172).

فتحقق تعاون مشترك ومتطور بين الطرفين – الصين وإفريقيا – تصاعد هذا التعاون في الألفية الثالثة. ووفقا لمصادر الحكومة الصينية فقد تكونت بإفريقيا أكثر من 600 شركة بموال صينية خلال العشرة سنوات الأخيرة. وقد قامت الصين بإعفاء البضائع الإفريقية من الرسوم مع المزيد من الاستثمارات الصينية مدعمة بقروض تفصيلية. (المرجع نفسه. ص. 173)

وفي العام *2004* باتت الصين اكبر مستهلك للنفط في العالم بعد الو م ا،ومن المتوقع أن يزداد استهلاكها للنفط والغاز من*33%* حاليا إلى*60%* بحلول عام *2020* أمام قصور الإنتاج الأسيوي من النفط والغاز على النمو بالسرعة الكافية لتلبية الاحتياجات الصينية*28* ،وتشير التقديرات إلى أن *25 %* من واردات الصين الإجمالية تأتي حاليا من إفريقيا، مما حد بها أن تضع في أعلى سلم أولوياتها الاحتفاظ بعلاقات قوية مع موردي الطاقة الإفريقيين من خلال:

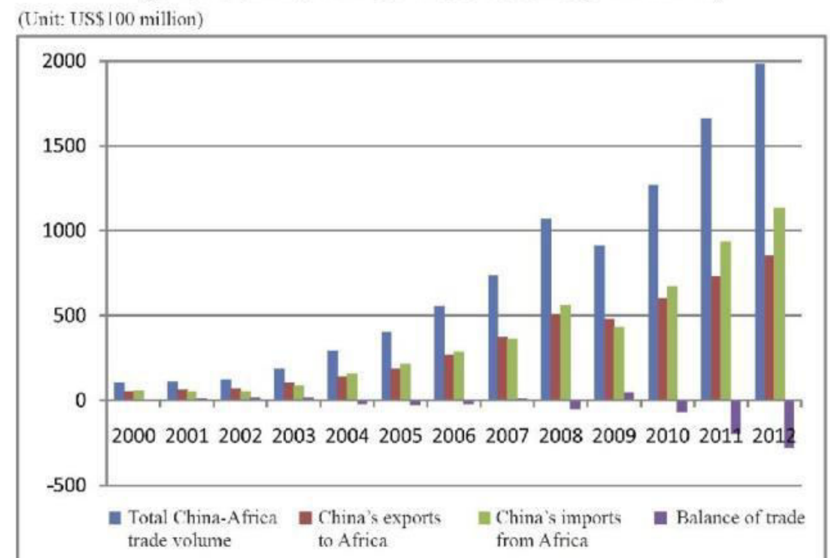
- الالتزام بسياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية لتلك البلدان من خلال دعم ومساندة الديكتاتوريات القمعية في الحظوة بالشرعية والقبول المطلوبين، وقد سعت الصين لمكافأة أصدقائها الأفارقة بالدعم السياسي والمساعدات الاقتصادية والعسكرية.
- تقدم بكين النموذج التنموي الصيني الفريد من خلال الثناء على النمو الاقتصادي الكبير الذي تحقق تحت إشراف دولة شمولية مضبوطة بإيقاع الحزب الواحد، وهو النموذج الذي يصلح أن يحاكيه الأفا رقة كونه الكفيل بتحقيق الاستقرار لهم، وشعور الحكام الديكتاتوريين بالراحة يضمن استمرار تدفق الطاقة التي تحتاجها الصين.
- - تجاوزت الصين مرحلة الدخول البطيء للقارة إلى بناء علاقات إستراتيجية، إذ تمكنت من أن تصبح الشريك التجاري الأول لعدد واسع من دولها. (علاق 2014، ص ص. 12-11).

لذلك فإن الصين تنظر إلى إفريقيا على أنها عنصر مركزي في مشروع استدامة نمو اقتصاد الصين وتطويره على المدى البعيد. وبحسب بنك الصين، فإن إفريقيا مصدر مهم لتزويد الصين بحاجتها المتزايدة للمادة الخام، إذ إن إفريقيا لديها واحد من أضخم احتياطيات المواد الخام، كما أنها المصدر الرئيسي للموارد الطبيعية الخام. أضف إلى ذلك، الفرص المعتبرة للتجارة والاستثمارات الصينية، وذلك لوجود الكثافة السكانية المتزايدة في إفريقيا وقوتها الشرائية، والحاجة الماسة لوجود بنية تحتية اجتماعية واقتصادية. وازدادت وتيرة التجارة بين الصين وإفريقيا سرعةً خلال العقد المنصرم؛ إذ قفز التبادل التجاري من 10.6 مليارات في عام 2000 إلى 150 مليارًا في العام 2010، ثم إلى 166.3 مليارًا في عام 2011. أما بالنسبة لعام 2012 فقد وصل حجم التبادل التجاري 198.49 مليارًا (زيادة بمعدل 19.3 % على 2011). وقد كان 85.319 مليارًا من هذه المبالغ عبارة عن صادرات صينية لإفريقيا, وجزء آخر هو 113.171 مليارات، واردات من إفريقيا للصين.

وتشير بعض التقديرات الأولية إلى أن حجم التجارة في 2013 كان أكثر من 200 مليار دولار. وبهذا تكون الصين قد تفوقت على الولايات المتحدة التي كانت أكبر شريك تجاري مع إفريقيا في عام 2009، عندما وصلت التجارة الصينية الإفريقية 106.8 مليارات دولار، مقابل 104.6 مليارات وهي حجم التبادل التجاري بين الصين وأمريكا.

إذن من الواضح أن إفريقيا أصبحت ثاني أكبر سوق خارجي للشركات الصينية (بلغ إجمالي المبيعات الصينية في إفريقيا 36.1 مليارًا، وهذا يُمثل 30% من إجمالي مبيعات الشركات الصينية في الخارج في عام 2011. (ألآولي 2014، ص. 03).

شكل 2: حجم التجارة الصينية-الإفريقية (2000 – 2012)



المصدر: مكتب معلومات مجلس الدولة أوت 2013.نقلا عن: ألآولي. المرجع السابق. ص 04.

من أبرز الدول المستفيدة من التبادل التجاري الصيني-الإفريقي أنغولا الشريك الإفريقي الأكبر للصين بحجم تجارة بلغ 17,66 مليارات دولار، تلها جنوب إفريقيا 16,6 مليارات، والسودان 6,39 مليارات، ومصر 5,86 مليارات، ونيجيريا 6,37 مليارات. تستورد الصين من إفريقيا منتجات زراعية بنحو 2,33 مليارات دولار، من بينها: القطن والبرتقال من مصر، والكاكاو من غانا، والبن من أوغندا، والزيتون من تونس، والسمسم من إثيوبيا، والخمور من جنوب إفريقيا، بالإضافة إلى الفوسفات والحديد والنحاس والبترول، خاصة من أنجولا والسودان ونيجيريا، إضافة للجلود والرخام والنسيج والمعادن ومنتجات الأخشاب من بعض الدول الإفريقية الأخرى. وتستقبل الدول الإفريقية الاستثمار الصيني بالترحيب، نظرا لجاذبية النموذج التنموي الصيني كون الصين حققت نجاحات بلغت نقديا 3 تريليونات دولار ا ضخما يناهز كبيرة وسريعة ترغب الدول النامية في نسخ تجربتها، وتمتلك الصين مخزون (3000 مليار)، هذه الموارد المالية الهائلة موجهة في جزء كبير منها للاستثمارات الصينية في الخارج.(باي 30 أفريل 2014، ص. ص. 5-6).

وقد ارتفعت الاستثمارات الصينية في إفريقيا من 75مليون في العام 2003 إلى 520 مليون العام 2006 إلى 2 مليار العام 2008 وذلك يدفع من الاحتياطي النقدي الأجنبي للبلاد والذي ظل يرتفع إلى أن بلغ 2

تريليون من عام 2009. (الحديثي. الطاهر آدم 2012، ص. 52.) ويبين الجدول التالي الحجم الإجمالي للاستثمارات الصينية بإفريقيا، حسب وزارة التجارة الصينية وتقديرات مؤسسة "إيربتاج فاونداشيون:"

الجدول رقم 2: الحجم الإجمالي لاستثمارات الصينية بإفريقيا)بماليين الدولارات، جانفي 2013.

الدولة)الترتيب حسب المعطيات الصينية)	وزارة التجارة الصينية	إيربتاج فاونداشيون
جمهورية جنوب إفريقيا (1)	4060 (25%)	8600 (8,8%)
الجزائر (5)	1059 (6,5%)	10500 (10,7%)
أنغولا (13)	401 (2,5%)	6500 (6,6%)
بوتسوانا (17)	200 (1,2%)	-
الكاميرون (31)	62 (0,4%)	4600 (4,7%)
الكونغو (20)	142 (0,9%)	2000 (2%)
ج. الكونغو الديمقراطية (6)	709 (4,3%)	7800 (8%)
مصر (12)	403 (2,5%)	4000 (4,1%)
إثيوبيا (10)	427 (2,6%)	7800 (8%)
الغابون (21)	127 (0,8%)	-
غانا (15)	270 (1,7%)	4400 (4,5%)
نيا (18)	168 (1%)	1900 (1,9%)
جزر موريس (7)	606 (3,7%)	-
كينيا (14)	309 (1,9%)	-
ليبيريا (23)	115 (0,7%)	110 (0,1%)
ليبيا (29)	68 (0,4%)	4300 (4,4%)
مالي (19)	160 (1%)	-
مدغشقر (16)	254 (1,6%)	290 (0,3%)
النيجر (9)	430 (2,6%)	5200 (5,3%)
نيجيريا (3)	1416 (8,7%)	15600 (16%)
أوغندا (22)	126 (0,8%)	1900 (1,9%)
سيراليون (34)	52 (0,3%)	4700 (4,8%)
تشاد (24)	108 (0,7%)	6800 (7%)
السودان (2)	1526 (9,4%)	2500 (2,6%)
جنوب السودان (-)	-	1400 (1,4%)
تنزانيا (11)	407 (2,5%)	-
زامبيا (4)	1200 (7,4%)	3900 (4%)
زيمبابوي (8)	576 (3,5%)	900 (0,9%)
مجموع إفريقيا جنوب الصحراء		97800 (100%)
مجموع إفريقيا	16244 (100%)	

المصدر: اليحياوي 09 جوان 2015، ص. 07.

خاتمة:

تأسيسا على ما تم استعراضه من خلال محاور الدراسة. اتضح أن الصين تستخدم القوة الناعمة في رسم صورة للشراكة مع الدول الإفريقية، فهي تجعل من إرث الثقافتين العربية والصينية ما يسبغ معنى وجدانيا وتاريخيا على الشراكة. كما استطاعت الصين الاستفادة من الخلفية التاريخية لأفريقيا والتجارب السابقة لها مع القوى الاستعمارية من الدخول إلى العمق الأفريقي والتواصل مع المجتمعات الأفريقية والتركيز على الجانب الاقتصادي وحيازة الثقة عن طريق المشاريع الاجتماعية وخلق فرص العمل لتشغيل الأيدي العاملة هناك، وأثبتت الصين أنّ توجهها نحو إفريقيا كان خيارا إستراتيجيا لما تحملهُ القارة من استثمارات واعدة وموارد هائلة.

بالإضافة إلى ذلك، تسعى الشراكة بين إفريقيا والصين إلى تغيير الحالة القائمة إذ يعيش العالم تغييرات معقدة وعميقة في ظل التحديات العالمية المتزايدة والانتعاش الاقتصادي. وبفضل هذه الشراكة سوف تتاح الفرص لإقامة نوع جديد من العلاقات الدولية محوره التعاون والكسب المشترك، وأدواته تتمثل في الإقناع والجذب لا في الإكراه والإذعان.

كما أن الشركة بين الصين والدول الإفريقية تعزز الأمن والاستقرار المحلي والإقليمي في المنطقة، لذلك فهي شراكة "الانتفاع المتبادل". حيث هي نافعة للصين في تأمين أسباب استدامة تنميتها ونهوضها. أما من جهة الدول الإفريقية فإن الشراكة تؤدي إلى نمو مستدام وتحسين في البنى التحتية الاجتماعية والاقتصادية، وتدفق استثمارات جديدة، ومزيد من العلاقات التجارية الاقتصادية.

قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب:

1- الحديثي، هـ. إ / الطاهر، آ.ـط.م ـ.(2012) .أثر المتغيرات الآسيوية على الوطن العربي: دراسة في العلاقات الإسرائيلية الأسيوية. الأردن: دار الجنان للنشر والتوزيع.

2- ماهر، بن إ. ق.(2017). المشروع الأورو آسيوي من الإقليمية إلى الدولية . لندن: إ. كتيب. لتد " E-Kutub Ltd ".

3- المدني، را. ع. (2016). الدبلوماسية الناعمة في السياسة الصينية تجاه إفريقيا: العلاقات الصينية – السودانية نموذجا. الأردن: دار الجنان للنشر والتوزيع.

4- ناي،ج. (2007). القوة الناعمة.المملكة السعودية: مكتبة العبيكان للنشر.

5- هادي، م. ح.ب. (2015). التنافس الأمريكي – الصيني في القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة 1991-2010. الأردن: زهران للنشر والتوزيع.

ب- المقالات:

ألاولي. إ. (19 أفريل 2014).العلاقات الصينية الإفريقية.. شراكة أم استغلال وجهة نظر إفريقية. تقارير. قطر: مركز الجزيرة للدراسات.

التزاني، خ. (جوان 2015) . الانتشار العسكري الأمريكي في أفريقيا: الدوافع والرهانات، المستقبل العربي(436). 09-22.

حكيمي، ت. (مارس2015). موقع الصين المستقبلي في النظام الدولي.المفكر (12).391- 406.

علاق،ج . (ديسمبر – 2014). إستراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء. العلوم الاجتماعية19) 332).

كاظم،ه. ن. (ماي 2017). القوة الناعمة الصينية والعرب. سياسات عربية. (26). 27-45.

معوض،ع.ج. (فيفري **2012).** مراجعة مفهوم القوة الناعمة :خصوصية السياق الشرق أوسطى. الثقافة ودراسات الشرق الأوسط أعمال المؤتمر التركي الأول للعلوم الاجتماعية: المجلد01.

اليحياوي، ي.(09جوان 2015). الصين في إفريقيا: بين متطلبات الاستثمار ودوافع الاستغلال. تقارير. قطر: مركز الجزيرة للدراسات.

ج- مذكرات وأطروحات

القحطاني، م. بن. ظ.ع. (2010).إستراتجية توظيف القوة الناعمة لتعضيد القوة الصلبة في إدارة الأزمات الإرهابية في المملكة السعودية. أطروحة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة دكتواره الفلسفة في العلوم الأمنية. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

د- الروابط الالكترونية

1- إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. (23 فيفري 2012). النموذج الصيني في النجاح الاقتصادي. الأمم المتحدة. تم تصفح المقال بتاريخ 11-06- 2012 على الرابط التالي:

http://www.un.org/ar/development/desa/news/policy/chinese-model-of-economic-success.html

2- بول، س.وماثيو، ف.(12 جوان 2012). النموذج الاقتصادي الصيني: السياسات وأفضل الممارسات. لبنان: مركز كارنيغي للشرق الأوسط. تم تصفح المقال بتاريخ 10-10- 2016 على الرابط التالي: http://carnegie-mec.org/2012/06/12/ar-event-3739

3- الثقافة والقوة الناعمة .حروب الأفكار في السياسة الخارجية. تركيا: مركز برق للاستشارات والدراسات المستقبلية. على الرابط التالي: *barq-rs.com/barq*

4- الحديدي، ج.(21 فيفري 2012). دروس بكين: النموذج الصيني لمواجهة الأزمة المالية العالمية. تم تصفح المقال بتاريخ 02-09- 2016 على الرابط التالي: http://www.siyassa.org.eg/News/2189.aspx

5- سليم. ك.ع. (12 ديسمبر 2012).الصين وتوظيف القوة الناعمة: سياسة ما بعد الحرب الباردة. مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية. تم تصفح المقال بتاريخ 13- 11- 2014. على الرابط التالي: http://mcsr.net/news210

6- علي، ز. ع الله. الإستراتيجية الأمريكية والنظام الدولي. قطر: مركز الدراسات الإستراتيجية. على الرابط التالي http://cssrd.org.lb/index.php?option=com_content&view=article&id=223:2016-05-26-11-09-05&catid=62:---151&Itemid=3

7- بدون مؤلف. القوة الناعمة الصينية في العالم العربي.(2017). لبنان: مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط. على الرابط التالي: http://www.beirutme.com/?tag

8- وثيقة حول سياسة الصين تجاه إفريقيا.(12/01/2006No: 2006\PRS\1078). المركز العربي للمعلومات. تم تصفح المقال بتاريخ 10-02- 2017على الرابط التالي: http://www.arabsino.com/articles/10-06-22/3956.htm

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1- Nye, J. (2004) ,Soft Power: The Means To Success In World Politics, New York: Public Affairs.

2-John, W. (2004) . Soft power and hard power approaches in u. s. foreign policy: a case study comparison in Latin America. Unpublished D.Ph . thesis University of Central. Florida.

3-Xin Li and ,V. W. (July 2007).Building China's Soft Power For a Peaceful Rise. Copenhagen Business School (CBS), Asia Research Centre, Discussion Papers.